ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵏ
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 21 دجنبر 2021

العدد 639

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أشغال اللجان الدائمة.....07

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....08

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....09

▪ اجتماع رقم 2021/11-2022
ليوم الإثنين 20 دجنبر 2021
-بلاغ-

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 20 دجنبر 2021 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس برسم الأسبوع الجاري.

في مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند خلاصات أشغال اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد النعم ميارة، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، المنعقد يوم الخميس 16 دجنبر 2021 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد، من أجل تسطير برنامج عمل الشبكة برسم سنة 2022 بهدف تعزيز المساهمة البرلمانية الإفريقية العربية في الجهود الدولية لمجابهة التحديات متعددة الأبعاد المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، وكذا تفاعل الشبكة مع المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والشبكات البرلمانية ذات الصلة.

وفي سياق متصل، وافق مكتب المجلس على احتضان أشغال مؤتمر رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2022، وعلى إطلاق منتدى الحوار البرلماني مع مجالس الشيوخ في منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، بنفس المناسبة.

وفي موضوع آخر، رحب مكتب المجلس باقتراح إحداث لجنة صداقة برلمانية مع برلمان جمهورية مولدافيا. وقد قرر مكتب المجلس أيضا تعيين عضو في البرلمان العربي للشباب، لا يقل عمره عن 18 سنة ولا يزيد عن 30 سنة عند بداية العضوية، وذلك تفاعلا مع مراسلة واردة عن البرلمان العربي في الموضوع. كما أخذ مكتب المجلس علما بمخرجات الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية، الذي انعقد يوم الثلاثاء 14 دجنبر 2021.

على صعيد آخر، اطلع مكتب المجلس على عناصر أرضية لمشروع استراتيجية عمل المجلس برسم الفترة 2022-2027، والتي تقوم على رؤية استراتيجية تروم تعزيز مكانة مجلس المستشارين ضمن النسيج المؤسسي الوطني، من خلال الاستثمار الأمثل في تأليفه التعددي وتركيبته المتنوعة، والتميز في اضطلاعه بأدواره ووظائفه الدستورية في إطار التكامل مع مجلس النواب، من أجل مواكبة فعالة لتنزيل النموذج التنموي الجديد، على أن تتم بلورة تصور شامل لمشروع استراتيجية عمل المجلس ضمن اجتماع خاص لأعضاء المكتب خلال الأسبوع المقبل، قبل أن يتم عرضه على باقي مكونات المجلس من أجل الإثراء.

وعلى مستوى التشريع، توقف مكتب المجلس عند وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجان الدائمة، حيث يجري التنسيق مع الحكومة بشأن موقفها من مشاريع القوانين المودعة لدى المجلس من قبل الحكومة المنتهية ولايتها، على أن يتم التداول في وضعية مقترحات القوانين المحالة على المجلس من قبل مجلس النواب خلال الولاية السابقة ضمن اجتماع لاحق للجنة التنسيق بين المجلسين.

كما أخذ مكتب المجلس علما بإيداع فريق التجمع الوطني للأحرار لمقترح قانون يقضي بتتميم الباب التاسع من القسم الثالث من الكتاب الأول من قانون المسطرة الجنائية. وقد تقرر الإعلان عن هذا الإيداع في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 دجنبر 2021، وإحالة المقترح على الحكومة والفرق والمجموعات قبل إحالته على اللجنة الدائمة المختصة بعد انقضاء الأجل القانوني المنصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس.

وفي ارتباط بالموضوع، تم التأكيد على ضرورة تفعيل الفصل 82 من الدستور، عبر تخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين.

وعلى مستوى الأسئلة الشفهية، وافق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 دجنبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، والتي ستخصص لمناقشة سؤالين محوريين، الأول موجه إلى وزير النقل واللوجستيك في موضوع "النقل الطرقي الوطني"، والثاني موجه إلى الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في موضوع "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة".

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، أخذ مكتب المجلس علما بانتدابات الفرق والمجموعات للعضوية ضمن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب، في انتظار أن تكمل باقي الفرق والمجموعات انتداب من يمثلها ضمن مجموعة العمل الموضوعاتية، والتي تتشكل بموجب قرار للمكتب من 15 عضوا.

على صعيد آخر، وبمناسبة صدور تقرير عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان بعنوان "الاستعراض الخاص: معطيات نوعية-استنتاجات-توصيات-التزامات"، فقد تقرر إحالة التقرير المذكور على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وتوزيعه على كافة أعضاء المجلس تعميما للفائدة.

كما اطلع مكتب المجلس على البرنامج المكثف للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم الأسبوع الجاري، والتي تعكف على مناقشة تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020، واستكمال دراسة النصين التشريعيين المتعلقين بالتنظيم القضائي وبالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

وفي ختام هذا اللقاء، تم الاستماع إلى عرض أولي تقدم به مكتب دراسات مكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس، وفق مقاربة تشاركية وتدرجية، على أن تعرض المخرجات النهائية للخبرة التي يجريها مكتب الدراسات في اجتماع لاحق لمكتب المجلس

اجتماع رقم 2021-2022/10
ليوم الإثنين 13 دجنبر 2021

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين **13 دجنبر 2021** اجتماعا **برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة**، ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **محمد حنين** : **الخليفة الأول للرئيس؛**
- **أحمد اخشيشن** : **الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **فؤاد القادري** : **الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **المهدي عثمون** : **الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس؛**
- **عبد الإله حفظي** : **محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس؛**
- **جواد الهلالي** : **أمين المجلس؛**
- **صفية بلفقيه** : **أمينة المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيد:**

- **عبد السلام بلقشور** : **الخليفة الخامس للرئيس.**

أنشطة فكرية وإشعاعية

← **قرار رقم 2022-2021/10/01 بالموافقة** على برنامج اللقاء الدراسي الذي ينظمه مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم الإثنين 13 دجنبر 2021 انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال، لتقديم ومناقشة تقريرين أعدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأول في موضوع "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب" والثاني في موضوع "الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين".

← **قرار رقم 2022-2021/10/02 بتجميع** الخلاصات والتوصيات المنبثقة عن فعاليات تخليد المجلس لليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة يوم الثلاثاء 07 دجنبر 2021 في كتيب من أجل تعميمها على أعضاء المجلس وكافة الفاعلين المعنيين.

التشريع

← **قرار رقم 2022-2021/10/03 بإدراج** نقطة ضمن جدول أعمال الاجتماع المقبل للمكتب للتداول في وضعية النصوص التشريعية المتبقية قيد الدرس.

الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022-2021/10/04 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 دجنبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الثاني للرئيس السيد أحمد اخشيشن والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، لمناقشة السؤالين المحوريين الموجهين إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تقييم السياسات العمومية

← **قرار رقم 2022-2021/10/05 بتحديد** موضوع "السياسات العمومية المتعلقة بالشباب" محورا للجلسة السنوية لتقييم ومناقشة السياسات العمومية برسم السنة الجارية.

← **قرار رقم 2022-2021/10/06 بتحديد** عدد أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير أشغال الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب في 15 عضوا يمثلون جميع الفرق والمجموعات البرلمانية.

← **قرار رقم 2022-2021/10/07 بتوجيه** مراسلة إلى رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات من أجل انتداب من يمثلهم ضمن مجموعة العمل الموضوعاتية.

← **قرار رقم 2022-2021/10/08 بانتداب** الخليفة الرابع للرئيس، السيد المهدي عثمون، منسقا للمكتب مع مجموعة العمل الموضوعاتية المذكورة.

■ شراكات

← **قرار رقم 2022-2021/10/09 بالموافقة** على برنامج المائدة المستديرة المزمع تنظيمها لفائدة أطر مجلسي البرلمان، في موضوع "انفتاح البرلمان على المواطنين: لماذا وكيف؟"، يوم 14 دجنبر 2021، وكذا على برنامج مهمة الخبرة المزمع تنظيمها يوم 16 دجنبر 2021 لفائدة أطر مجلس المستشارين في موضوع "الدعامات الأساسية للعمل الدبلوماسي البرلماني".

قضايا للمتابعة

- تصريح أعضاء المجلس بممتلكاتهم داخل أجل 90 يوما من تاريخ افتتاح الولاية التشريعية الحالية، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 51.07 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين.
- مناقشة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للتقرير الصادر عن السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2020، وفقا لمقتضيات المادة 339 من النظام الداخلي للمجلس.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.**

عقدت اللجنة يوم أمس الاثنين 20 دجنبر 2021، اجتماعا خصص لمناقشة تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020.

ويرصد تقرير رئاسة النيابة العامة الصادر برسم سنة 2020، أداء النيابة العامة وتنفيذ السياسة الجنائية، في سياق ظرفية استثنائية اتسمت بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا آخر يوم الأربعاء 15 دجنبر 2021 خصص للمناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.

وقد تم على إثر ذلك فتح أجل تقديم التعديلات من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية (انتهى أمس الإثنين 20 دجنبر الجاري)، على أساس البت في هذه التعديلات والتصويت على المشروع برمته في الاجتماع المقرر انعقاده يوم غد الأربعاء ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

يذكر أن المشروع يرمي إلى مراجعة التنظيم القضائي وفق أسس جديدة قادرة على ضمان النجاعة القضائية على مستوى مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية، مما سيمكن من توطيد الثقة والمصداقية تحقيقا للأمن القضائي والحكامة الجيدة في إطار دولة الحق والقانون.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.**

- **الأربعاء 22 دجنبر 2021 على الساعة 11 صباحا:**

  - البت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

- **الخميس 23 دجنبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال:**

  - مناقشة موضوع حالة الأرشيف الوطني وحصيلة عمل مؤسسة أرشيف المغرب.

- **الجمعة 24 دجنبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا:**

  - دراسة مشروع قانون 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان (كما وافق عليه مجلس النواب في 14 يوليوز 2021)؛
  - دراسة مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد (كما وافق عليه مجلس النواب في 14 يوليوز 2021).

▪ رئيس المجلس يشارك في أشغال اجتماع لجنة العدل المخصص لمناقشة تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020.

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين يوم أمس الاثنين 20 دجنبر 2021، اجتماعا خصص لمناقشة تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020.

ويرصد تقرير رئاسة النيابة العامة الصادر برسم سنة 2020، أداء النيابة العامة وتنفيذ السياسة الجنائية، في سياق ظرفية استثنائية اتسمت بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وبهذه المناسبة، أبرز رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، في كلمة أمام اللجنة، أن رئاسة المجلس أبت المشاركة في هذه اللحظة التاريخية المتميزة، وعيا منها بأهميتها ومفصليتها، والتي تدشن لتقليد مناقشة التقرير السنوي الصادر عن رئاسة النيابة العامة، المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة، وذلك تقيدا بما تتطلبه المادة 110 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي تمت أجرأتها على مستوى النظام الداخلي للمجلس في المادة 339 منه.

وأضاف السيد ميارة أن" نظامنا الدستوري القائم على التعاون والتوازن بين السلط، كما جاء في الفصل الأول من الدستور، يقيم علاقات مؤسساتية بين مختلف السلط، غايته ضمان الاشتغال المؤسساتي الجيد."(..)

ولفت إلى أنه في هذا الإطار" تندرج آلية التقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة، التي نتذكر بهذه المناسبة، السياق الذي صيغت فيه، والهدف من إحداثها، والمتمثل في الرغبة في إقامة علاقة مؤسساتية بين واضع السياسة الجنائية ومطبقها، لاسيما بعد استقلالية النيابة العامة، وفصلها عن السلطة التنفيذية، وهي الآلية التي صرح المجلس الدستوري حينئذ بدستوريتها مع تحفظ يتعلق بعدم إمكانية حضور رئيس النيابة العامة لأشغال اللجنة، ولا تقديم التقرير المشكل لموضوع اجتماعها."

ويهم التقرير موضوع اجتماع اللجنة، يضيف رئيس مجلس المستشارين،" زمنيا السنة المنصرفة، والتي شهدت ظهور وباء كورونا، والتأثير الذي لحق السير العادي للمؤسسات والمرافق جراء انتشاره، وهو ما تطلب من الجميع وضع تدابير احترازية، وقائية، استثنائية مست جوانب عديدة من الحياة الخاصة للمواطنين.."، مشيرا إلى أنه في هذا السياق اشتغل أيضا مرفق القضاء، وتطلب منه ذلك إبداع صيغ للعمل، تحافظ على مقومات دولة القانون والحق في محاكمة عادلة، لكن وفق إطارات جديدة.

وأبرز السيد ميارة أن التقرير كتب بنَفَس الحصيلة، التي تغطي كل مجالات اختصاص النيابة العامة، بشكل مرتب روعي فيه معيار مجال التدخل، مع بيان طبيعة العمل التأطيري والتوجيهي الذي تقوم به رئاسة النيابة العامة من خلال الدوريات والمناشير التي أصدرتها، ولم يغفل التقرير الحديث عن الإمكانيات البشرية والمادية لهذا الجهاز.

ونوه بكون" خاتمة التقرير، تبقى أهم ما يستوقفنا، بالنظر للاختصاص التشريعي والتقييمي، الموكول دستوريا لمجلسنا، فقد تضمن التقرير، خلاصات وتوصيات، ترصد مكامن الخلل في بنائنا القانوني، مدعمة في ذلك بدروس الممارسة وأمثلة عنها، ومعطيات من الواقع الذي لا يرتفع."

وتابع أن التقرير يوصي السلطة التشريعية بمراجعة مجموعة من النصوص القانونية السارية وعلى رأسها القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، كما يقترح فلسفة جنائية بديلة قوامها" فهم جديد لمسطرة الاعتقال الاحتياطي، وتشريع واضح لحالات تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في حالة تعدد أوامر الإيداع الصادرة في حق نفس الشخص، وسياسات عمومية مندمجة تهدف إلى الوقاية من الجريمة والحد من أسبابها".

وسجل أنه عبر تقرير رئاسة النيابة العامة السنوي، يستطيع المشرع أن يقيم النصوص التي صدرت عنه، وأن يعيد قراءة مضمونها ليس في سياق مجرد، لكن بعد أن لامست الواقع وتفاعلت معه، لتعود إليه من جديد، قصد فحصها من وجهة نظر تقييمية.

وشدد على أن هذا التقرير ليست وظيفته إخبارية وإن كان يحققها، بل إن وظيفته تكمن في إثارة انتباه المشرع إلى النواقص التي أبانت عنها النصوص القانونية المؤطرة، وعلى الهفوات التي اكتشفها العمل القضائي، وعلى السبل الكفيلة بالارتقاء بالمنظومة القضائية والقانونية للاستجابة للغايات التي سطرها الدستور، والرامية إلى كفالة الأمن القانوني والقضائي للمواطنين.

وخلص إلى أن" الأمل يحدونا على جعل هذه التقارير السنوية، مناسبة لإبراز الوظيفة التقييمية لمجلسنا، ولحظة للانتباه إلى ما تقترحه علينا رئاسة النيابة العامة، من مداخل عملية للإصلاح والتجويد، مما سيجعل من مجلسنا شريكا، فاعلا ومؤثرا في منظومة الإصلاح التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خصوصا وأن بلادنا تستعد للدخول في مرحلة جديدة عنوانها البارز النموذج التنموي الجديد، والذي لا شك أن القضاء يعد إحدى دعاماته، إن لم يكن أبرزها"..

المصدر: ومع

رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان، السيدEduardo Estrella Virella ، وذلك يومه الاثنين 20 دجنبر 2021، عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد. وخلال هذا اللقاء، عبر السيد رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه با

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان، السيد Eduardo Estrella Virella، وذلك يومه الاثنين 20 دجنبر 2021، عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

وخلال هذا اللقاء، عبر السيد رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه بالدينامية المتميزة للعلاقات الثنائية القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الدومنيكان الصديقة، مذكرا في هذا الصدد بأهمية الزيارة الميمونة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى جمهورية الدومنيكان سنة 2004، وما فتحته هذه الزيارة التاريخية من آفاق للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مستوى شراكة استراتيجية.

وبخصوص العلاقات البرلمانية، أكد السيد رئيس المجلس على القناعة الراسخة لمكونات مجلس المستشارين لتوطيد علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع المؤسستين التشريعيتين، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، داعيا في هذا الإطار إلى بلورة مذكرة تفاهم وشراكة واسعة بين برلماني البلدين، كما استعرض بنفس المناسبة، أهم المرتكزات والقيم التي تسند مبادرة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، التي يتشرف برئاستها، والرامية إلى إرساء منتدى للحوار البرلماني جنوب-جنوب بين مجالس الشيوخ في إفريقيا والعالم العربي مع نظيراتها بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

ومن جهته، عبر السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان، عن مدى التقدير الكبير الذي تحظى به المملكة المغربية لدى المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ولدى كافة مكونات الشعب الدومنيكاني، مبرزا في هذا الصدد أن المكانة الجيوسياسية التي تحظى بها المملكة في محيطها الجهوي والاقليمي، تؤهلها لتكون جسرا للتقارب والتعاون بين بلدان إفريقيا والعالم العربي ومنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

وفي نفس الصدد، ثمن المسؤول الدومنيكاني، مبادرة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد النعم ميارة، لأرساء حوار يجمع مجالس الشيوخ ببلدان الجنوب، حيث أكد في هذا الإطار أن هذه المبادرة ستشكل فضاء للترافع البرلماني بشأن القضايا العادلة لشعوب الجنوب، ولاسيما المرتبطة منها بالعدالة الاجتماعية والصحية وعلى رأسها حق هذه الشعوب في الولوج إلى اللقاحات المضادة لكوفيد 19.

ولم يفت السيد رئيس مجلس المستشارين، التعبير خلال هذا اللقاء، عن امتنانه وتقديره للموقف الأخوي النبيل والثابت لجمهورية الدومنيكان بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وخلال هذا اللقاء، كان السيد رئيس مجلس الشيوخ مرفوقا برئيس العلاقات الخارجية السيد Pedro Catrain، ونائب الرئيس وعضو لجنة الصداقة الومنيكانية المغربية بمجلس الشيوخ بجمهورية الدومنيكان السيد Santiago Zorilla.

▪ السيد ميارة يرأس اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي.

ترأس السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وذلك يومه الخميس 16 دجنبر 2021 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

وكان هذا اللقاء، مناسبة استعرض خلاله السيد النعم ميارة حصيلة عمل الشبكة وتفاعلها مع المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)ن والشبكات البرلمانية ذات الصلة.

كما سطر المشاركون بنفس المناسبة برنامج عمل الشبكة للفترة 2022 والرامي إلى المساهمة البرلمانية في الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة التحديات متعددة الأبعاد المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (+212)

الفاكس:537728134(+212)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma